

القيمة الاجتماعية للمهور في المجتمع الكويتي*

فهد عبدالرحمن الناصر**

ملخص: اهتمت الدراسة الحالية ببحث القيمة الاجتماعية للمهور في المجتمع الكويتي من حيث واقع تلك المهور، الأهمية الاجتماعية للمهر المرتفع، العوامل الداعمة لقيمة المهر المرتفع، الآثار الاجتماعية المترتبة على تلك القيمة. أجريت الدراسة على عينة كبيرة نسبياً من المواطنين الكويتيين (ن=700 مفردة)، تتوزع توزيعاً متقارباً بين الجنسين، واعتمدت الدراسة على مقياس صمم بما يتفق مع موضوع الدراسة وهدفها، كما تم التأكد من صدق هذا المقياس وثباته. تتلخص أهم نتائج الدراسة فيما يخص واقع المهور في المجتمع الكويتي، في أن استجابات غالبية المفحوصين جاءت مؤكدة القيمة الاجتماعية العالية للمهر المرتفع؛ كما كشفت الدراسة عن فروق بين الجنسين في إدراك واقع المهور في المجتمع الكويتي، حيث جاءت استجابات الذكور أكثر تعبيراً عن صعوبة هذا الواقع مقارنة بالإناث. وفيما يخص التقدير الاجتماعي للمهر المرتفع، تبين من الدراسة أن استجابات غالبية المفحوصين تميل إلى تأكيد هذا التقدير لدرجة أن المهر يتوقف عليه إتمام الزواج أو إلغاؤه. كما كشفت الدراسة أن المهر يرتفع كلما كانت الفتاة تعمل، وأصغر سناً وأعلى تعليماً، وهناك عوامل أخرى ثقافية اجتماعية تدعم ارتفاع المهور في المجتمع الكويتي مثل المقارنة بين العائلات، ضعف المعرفة بين الطرفين. وقد تبين من الدراسة وعي المفحوصين بالآثار السلبية لارتفاع المهور، منها الزواج من أجنبيات، عزوف الشباب عن الزواج، رفع سن الزواج، ازدياد العنوسة، التوتر بين العروسين وكذلك بين أسرتهما، بالإضافة إلى كثرة الزواج السري والعرفي، ولا توجد فروق بين الجنسين في إدراك الآثار السلبية لارتفاع المهور. بوجه عام هناك إدراك للآثار السلبية المترتبة على ارتفاع

* يتقدم الباحث بوافر الشكر والتقدير لإدارة الأبحاث بجامعة الكويت على تمويلها هذا البحث تحت رقم (OS01.06).

** قسم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

المهور وهناك رؤية انتقادية لواقع المهور باعتبارها أعباء أو عوامل ضاغطة على العلاقات الاجتماعية، وعلى الرغم من ذلك ما زالت هناك معتقدات وأفكار تضيفي تقديراً اجتماعياً عالياً للمهر المرتفع؛ الأمر الذي يترك انعكاسات سلبية على الأسرة والزواج في المجتمع الكويتي.

المصطلحات الأساسية: علم الاجتماع العائلي، الكويت، الزواج، المهور.

مقدمة:

من المعروف أن الزواج هو الصيغة الاجتماعية والقانونية المتعارف عليها في المجتمعات الإنسانية لقيام علاقة جنسية بين الرجل والمرأة، وهذه الصيغة يقبلها المجتمع ويعترف بها أساساً تقوم عليه الأسرة. ويتضمن الزواج حقوقاً وواجبات تترتب على العلاقة بين الطرفين، تلك العلاقة التي تنظمها مجموعة إجراءات قانونية وثقافية، من بينها المقابل المادي الذي يمنحه الرجل للمرأة (أو الذي تمنحه المرأة للرجل في بعض المجتمعات)، وتقيد الدراسات السوسولوجية أن هذا "المقابل المادي" يوجد في 95% من المجتمعات الإنسانية المعاصرة (Gaulin and Boster, 1991)، وإذا كان المقابل يعرف في المجتمعات الإسلامية باسم "المهر"، فإنه يتخذ مسميات مختلفة في المجتمعات الأخرى، من تلك المسميات ثمن العروس (bride Price)، وهناك ما يعرف بالدوطة (Dowry) الذي يشيع استخدامه في أدبيات علم الاجتماع للدلالة على ما تدفعه المرأة للرجل كما تقضي القيم الاجتماعية لجميع الطبقات في بعض المجتمعات بالهند (Rastogi and Therly, 2006)، هذه المسميات تعني المقابل المادي للزواج باعتباره ركناً من أركان رابطة المصاهرة بين أسرتين، وبصرف النظر عن المسمى، فإن المقابل المادي الذي يتم دفعه مقابل الزواج يعتبر من التقاليد الثقافية المتعارف عليها، وتأتي أهميته من أنه ليس مجرد جانب أساسي في الزواج فقط، بل إنه يرتبط أيضاً بقيم اجتماعية في الثقافات المختلفة (Vishwanath, 1996).

وفي المجتمع الكويتي قبل النفط، كان المهر بسيطاً ميسراً، وكان يحسم بسهولة في إطار الاتفاق بين أسرتي طرفي الزواج؛ فالمشاورات كانت بسيطة بشأن الجوانب المادية والتكلفة بما في ذلك ما يتعلق بالدزة، والمهر، وعقد القران والزفاف، ومن الطبيعي أن تختلف قيمة ذلك بحسب القدرة المالية لكل من أهل العروسين ومستواهم الاجتماعي (عبدالله حسين وإسماعيل عزت، 1974). غير أنه مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية حدثت موجة من المغالاة في قيمة المهر، وكذلك في تكاليف الزواج؛ الأمر الذي كان له أثر واضح في تأخير سن الزواج، ومن ثم

تأخر سن الزواج، وكذلك عزوف الكثير من الشباب عن الزواج من كويتيات، وزواجهن من أجنبيات، وقد بينت بعض الدراسات العلمية أن هذه المشكلة تنتشر في المجتمعات العربية الخليجية (عبدالله حسين، 1991؛ محمد المطوع، 1991)؛ الأمر الذي يتطلب دراسة القيمة الاجتماعية للمهور في هذه المجتمعات ليس من منظور واقع هذه المهور في التقويم الاجتماعي فقط، ولكن من منظور تفسير هذا الواقع والتقويم الاجتماعي للمهور المرتفعة أيضاً، وما يرتبط بذلك من آثار على الزواج بوصفه نظاماً اجتماعياً.

مشكلة الدراسة الحالية:

تتناول الدراسة الحالية القيمة الاجتماعية للمهور في المجتمع الكويتي من خلال رصد الواقع المدرك (Perceived) للمهور، والأهمية النسبية لقيمة المهور، والأسباب المفسرة لتلك الأهمية، الآثار الاجتماعية لارتفاع المهور مع الأخذ بالاعتبار الفروق بين الجنسين والمتغيرات الاجتماعية والثقافية ذات العلاقة المحتملة بهذه الجوانب. في هذا الإطار تسعى الدراسة إلى الإجابة عن التساؤلات الآتية:

- ما تقويم واقع المهور في المجتمع الكويتي؟
- ما الأهمية الاجتماعية للمهر المرتفع؟ وما المتغيرات التي تفسر هذه الأهمية؟
- ما التقويم الاجتماعي للآثار المترتبة على ارتفاع القيمة الاجتماعية للمهور في المجتمع الكويتي؟
- هل توجد فروق بين الجنسين في تقويم المهور في المجتمع الكويتي؟ وهل هناك علاقة بين هذا التقويم والخصائص الاجتماعية والثقافية لكل جنس؟

الإطار النظري والدراسات السابقة:

إذا كان المهر يشكل قيمة أساسية ضمن قيم الزواج وتقاليده في المجتمعات الإنسانية، فإن قيمته المادية وطبيعته وأهميته تختلف من مجتمع إلى آخر، بل من جماعة إلى أخرى داخل المجتمع الواحد، وتختلف النظرة إلى المهر أيضاً من حيث دلالاته ومدى تأثيره في نظام الزواج، وترتبط هذه الاختلافات بالقيم الاجتماعية والثقافية، وقد أطلق بعض علماء الاجتماع مصطلح "القيمة" على عملية التقويم نفسها وذلك لإمكانية دراستها وقياسها نظراً لطبيعة القيم واختلافها عن الحقائق

والمعارف الطبيعية والموضوعية (فوزية دياب، 1980: 76-77)، ومن هنا، فإن قياس القيمة الاجتماعية للمهور في مجتمع معين يتضمن تقويم الرؤية الاجتماعية للجوانب ذات الدلالة التي يمكن قياسها، خاصة أن مفهوم القيم الاجتماعية بشأن موضوع معين يتسع نطاقه بدرجة ربما فاقت الحصر (Diefenbach, 2005)، وعلى الرغم من أن "المهر" قيمة مادية فإن هذه القيمة "المادية" ذات معان اجتماعية عميقة، وذلك من واقع ما يضيفه المجتمع على "المهر" من دلالات شديدة الأهمية لدرجة أصبح معها "المهر" يرتبط بالقيم الاجتماعية Social values ارتباطاً لا انفصام له، فمن منظور علم الاجتماع فإن الشيء في ذاته لا يوصف بأنه ذو قيمة أو عديم القيمة، بل إن الإنسان هو الذي يضيف عليه هذه الصفة أو تلك، بحسب احتياجاته له. وبناء على ذلك فإن القيمة في نظر علماء الاجتماع هي الاعتقاد بأن هذا الشيء أو ذاك يشبع حاجة أو رغبة، بما يجعله ذا أهمية للفرد أو للجماعة، فالقيمة تكمن في العقل البشري، ويعبر عنها سلوكياً، ولا تكمن في الشيء الخارجي نفسه (سيد طهطاوي، 1996: 40).

والمهر في الزواج له مسوغات ترتفع به إلى درجة الإلزام، وهو في ذلك يتفق مع مفهوم القيمة "بما فيه من اهتمام أو اختيار أو تفضيل يشعر معه الفرد أن له مبرراته الخلقية أو العقلية أو الجمالية أو كل هذه مجتمعة بناء على المعايير التي تعلمها من الجماعة ووعاها في خبرات حياته" (مصطفى أبو العينين، 1988). أما من حيث طبيعة "المهر" بوصفه مبلغاً مالياً أو ما يناظره، فإنه يرتبط بمدخل جوهري في تصنيف القيم إلى قيم مادية وأخرى روحية (Ripley, 2000)؛ فالقيم المادية تتعلق بالمال والثروة بأشكالها المختلفة، وسواء كانت القيم مادية أم روحية، فإنها تزن السلوك وفق معايير القبول والرفض وذلك بحسب ثقافة المجتمع (Albach, 2002; Fitzgerald et al., 2003)، ففي بعض المجتمعات الإفريقية يكون من المقبول أن يتمثل المقابل المادي للزواج في قطع من الماشية، بينما يكون ذلك مرفوضاً في مجتمعات أخرى، كما ترتفع قيمة هذا المقابل في مجتمعات معينة بينما تنخفض هذه القيمة في البعض الآخر، فعلى الرغم من شيوع "المقابل المادي" بوصفه أحد أركان الزواج في المجتمعات المعاصرة، فإن هذه المجتمعات تتفاوت فيما بينها تفاوتاً ملحوظاً من حيث القيمة المتعارف عليها بشأن هذا المقابل المادي والاهتمام الاجتماعي به وأهميته والآثار المترتبة عليه (Mandal, 2001).

وبحسب الثقافة الإسلامية فإن "المهر" يقدمه راغب الزواج إلى العروس، وتختلف قيمته من حالة إلى أخرى، ويدل على المكانة الاجتماعية والاقتصادية للأسر، كما أن المهر هو أشد أوضاع العوض لزوماً، فهو لا يسقط إلا بتراضي الطرفين على إسقاطه (محمد الجوهري، 1990). وفي الشريعة الإسلامية، فإن المهر حق من حقوق الزوجة على الزوج، كما أنه حكم من أحكام عقد الزواج؛ أي أثر من آثاره، وليس شرط صحة. وقد شرع المهر على أنه هدية لازمة وعطاء مقرر لتقريب القلوب، وعلامة من علامات المودة والبر والإخلاص، ويجوز أن يتفق الطرفان على تأجيله إلى وقت معلوم، أو إلى أقرب الأجلين الطلاق أو الوفاة (محمد أبو زهرة، 1971). وقد حثت الشريعة الإسلامية على يسر المهر وخفته، غير أن طغيان الجانب المادي في الحياة جعل الكثير من الأسر في المجتمعات الإسلامية تتشدد في المهر، على الرغم من أن ذلك ليس من مصلحة الفتيات، ولا من هنائهن في حياتهن الزوجية؛ فالزوج الذي يستدين للوفاء بالمهر قد يصاب بانقباض النفس وضيق الصدر، وقد تتغير نظرته إلى الزوجة باعتبارها السبب في شقائه بالدين المؤرق، ومن هنا أوصى الإسلام بيسر المهور وعدم المغالاة فيها لما لذلك من شرح للصدور وتقوية الألفة وطيب الحياة (محمود شلتوت، 1988).

وعلى الرغم من أهمية المهور وارتباطها بتقاليد الزواج وأساسه الدينية في المجتمع العربي، فإن هناك ندرة شديدة في الدراسات التي اهتمت بالمهور. صحيح أن هناك الكثير من الأدبيات الإسلامية حول المهور، لكن هذه الأدبيات ذات صفة نظرية، كما أنها تستند إلى مصادر واحدة من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة (زيدان عبد الباقي، 1977؛ محمد عثمان، 1982). أما الدراسات الاجتماعية التي اهتمت بالمهور في المجتمع العربي فهي قليلة جداً، ويغلب على هذا الاهتمام أن الحديث عن المهور جاء في سياق تناول موضوعات أخرى (عادل سرقيس، 1989؛ علي المكاوي، 1990؛ يحيى الخزرج، وأبو بكر باقادر، 1995). وقد كشفت بعض الدراسات الاجتماعية عن أن المهور من أهم العوامل المؤثرة في الزواج بالخليجية والعربية؛ ففي دراسة عن الطلاق في المجتمع العماني (محمد المعمري، 2000) يبدو التأكيد أن غلاء المهور يحمل ضغطاً مادياً كبيراً على الزوج، كما أن غلاء المهور قد يؤثر سلباً على علاقة الزوج بزوجته، ويولد لديه الكراهية تجاهها عبر الزمن بسبب تحمل

تكاليف فوق طاقته خاصة إذا كانت الزوجة بمواصفات غير التي تمنها الزوج. وفي المجتمع العُماني أشارت إحصاءات وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل (1984م) إلى أن المواطنين العُمانيين يرون أن ارتفاع المهور يكون لأسباب نفسية، منها المفارقة (2,4%)، وأسباب اجتماعية وهي العادات والتقاليد بنسبة (13,4%). وفي دراسة عن مشكلات الطلاب من الجنسين في المجتمع الإماراتي (محمد المطوع، 1991) تبين أن ارتفاع تكلفة الزواج بصفة عامة، وارتفاع قيمة المهور بصفة خاصة، من أبرز المشكلات التي تواجه الشباب المقبلين على الزواج، والتي تفسر جانباً مهماً من ارتفاع نسبة العنوسة والعزوبية. وفي المجتمع الكويتي تطرقت بعض الدراسات إلى المهور، من تلك الدراسات دراسة (عبدالله حسين، 1991) عن ظاهرة تأخر الزواج في المجتمع الكويتي، التي أفادت أن غلاء المهور هو أحد الأسباب التي تفسر تلك الظاهرة. وهناك دراسة أخرى عن عادات الزواج وتقاليده في المجتمع الكويتي (صلاح صبيح، 1980). وعلى الرغم من أن الدراسة يغلب عليها الطابع النظري، فإنها تطرقت إلى المهر من خلال استطلاع آراء 100 مفردة من الشباب الكويتيين وتتوزع بالتساوي بين الجنسين. وقد تبين من الدراسة أن (44%) من الإناث أفدن بأنه يتم الاتفاق على المهر، أما النسبة الباقية وقدرها (56%) فقد أفادت بأنه لا يتم الاتفاق على قيمة المهر بسبب أنه متعارف عليه. وعن موعد سداد المهر أفاد 74% من الإناث بأن المهر يسدد في أثناء عقد القران، في حين أفاد 22% بأن سداد المهر يكون قبل عقد القران، كما أفاد 4% بأن سداد المهر يتم بعد عقد القران. أما مجموعة الذكور فقد أفاد 52% منهم بأن المهر يتم الاتفاق عليه، بينما أفاد 48% بأنه لا يتم الاتفاق على المهر، كما ترى غالبية الذكور (70%) أن سداد المهر يتم في أثناء عقد القران. وبحسب الدراسة المذكورة، فإن هناك إجماعاً بين الجنسين على أن المهر حق من حقوق الفتاة تتصرف فيه بالطريقة التي تقررها هي.

وفي الأدبيات الأجنبية هناك دراسات متعددة تناولت "المقابل المادي" في الزواج، ومن واقع مراجعة تلك الأدبيات يلاحظ أن نظام الدوطة (Dowry) في مجتمعات الهند حظي باهتمام مكثف من تلك الدراسات. وكما سبقت الإشارة، فإن "الدوطة" هي المقابل المادي الذي تدفعه المرأة للرجل مقابل أن يتزوجها. وعلى الرغم من أن هذا النظام ممنوع بحكم القانون منذ عام 1961م، فإنه ما زال شائعاً

بين جميع الطبقات الاجتماعية بالهند (Rastogi and Therly, 2006). وقد أولت الأدبيات الاجتماعية اهتماماً كبيراً بنظام "الدوطة" من منظور كونه يرتبط بالعنف والظلم ضد المرأة. ومن أمثلة الدراسات التي تناولت هذا النظام دراسة سرنفسان ولي (Srinivasan and Lee, 2004)، وانتهت إلى أنه على الرغم من التحضر وتزايد دور المرأة الهندية في الاقتصاد وسوق العمل فإن نظام "الدوطة" ما زال موجوداً بل يواصل الانتشار، كما أن قيمة الدوطة تتزايد على الرغم مما يترتب على ذلك من آثار سلبية على المرأة من مختلف الوجوه، وقد تقصت الدراسة اتجاهات النساء الهنديات المتزوجات نحو نظام "الدوطة". كانت العينة تتكون من 4603 مفردات من شمال محافظة بيهار الهندية حيث يعتبر نظام "الدوطة" من التقاليد الاجتماعية المتعارف عليها في الزواج. من أهم نتائج الدراسة أن ثلثي العينة يرفضون نظام "الدوطة"، ويرون أنه يناقض التحضر والتغير الاجتماعي الذي شهده المجتمع، أما عن أسباب بقاء هذا النظام وتزايد، فإنها تتمثل في أنه يحقق منفعة مادية للزوج وأهله خاصة في ظل ثقافة مادية يتبناها المجتمع. أما دراسة مندل (Mandal, 2001)، فقد تناولت نظام "الدوطة" بطريقة أكثر عمقاً، وقد ارتكزت الدراسة على تحليل البيانات المستمدة من الإحصاءات الرسمية والتقارير الحكومية الخاصة بالمواليد والزواج والوفيات، كما رصدت الدراسة الممارسات الاجتماعية المتعلقة بالزواج بما في ذلك المقابل المادي الذي يجب على المرأة أن تدفعه للرجل الراغب في الزواج منها. كشفت الدراسة عن شيوع ذلك المقابل بل التمسك به أيضاً بصرف النظر عن الطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها الزوجان. ومع ربط نظام "الدوطة" بالنظرة الاجتماعية للمرأة تستخلص الدراسة أن هذا النظام يرتبط بثقافة التبعية؛ بمعنى تبعية المرأة للرجل، كما أن الرؤية الاجتماعية تضع المرأة في خانة الأعباء غير المنتجة (Unproductive Burdens). وفي هذا الإطار الثقافي الاجتماعي المعقد كثيراً ما يتم قتل الأطفال الإناث أو إهمالهن أو التمييز ضدهن، كما تفيد الدراسة بأن تلك الممارسات ترتب عليها انخفاض نسبة الإناث عن نسبة الذكور. ومما دعم ذلك لجوء الكثير من الأسر إلى التكنولوجيا الحديثة لتحديد جنس الجنين وقتله إذا تبين أنه أنثى. من هنا يتضح أن التشدد في القيمة والدلالات الاجتماعية للمقابل المادي للزواج يقترن بممارسات وخيمة العاقبة على المجتمع الإنساني، كما أن تلك الممارسات تأخذ اتجاهات مناقضاً للتحضر والقيم الأخلاقية وحقوق الإنسان. وقد

قامت إحدى الدراسات (Vindhya, 2000) بتقصي 498 حالة من النساء قتلن بسبب نظام "الدوطة" خلال الفترة من 1988م إلى 1992م بولاية "إندھرا براديش" في الهند. وتفيد الدراسة بأن القتل تم إما بواسطة أسرة المرأة بسبب العجز عن دفع المقابل المادي للزوج وأسرته أو بواسطة الزوج؛ لأن أسرة الزوجة لم تف بوعدها في دفع المبلغ المطلوب بعد الزواج. كما رصدت إحدى الدراسات الاجتماعية (Stone and James, 1995) طرق قتل النساء ارتباطاً بثقافة التمييز المرتبطة بالمقابل المادي الذي يتعين على المرأة دفعه للرجل مقابل الزواج منه، ومن أهم تلك الطرق حرق المرأة حتى الموت، أو التعذيب الشديد أو غير ذلك من الأساليب المحرمة دينياً وإنسانياً. ومن المؤسف أن نظام "الدوطة" لا ينتشر في الهند فقط، ولكن في الكثير من مناطق بنجلاديش أيضاً، وباسم هذا النظام ترتكب العديد من الجرائم وأشكال التمييز ضد المرأة في المجتمع البنجلاديشي (Shamim, 1992). ولم تقف الدراسات الاجتماعية عند مجرد رصد نظام "الدوطة" الذي ينتهك حقوق المرأة وتحليل مظاهره وآثاره، وإنما طرحت تلك الدراسات مقترحات عملية للقضاء على هذا النظام منذ وقت مبكر، من ذلك نذكر دراسة سايني (Saini, 1983) التي قدمت تحليلاً نقدياً للواقع الاجتماعي المرتبط بنظام "الدوطة"، وطالبت بضرورة الحسم في تطبيق القوانين الحكومية الصادرة منذ عام 1961 التي تجرم هذا النظام، واقتрحت الدراسة المذكورة أن المواجهة تتطلب تنظيم جهود المعارضين لنظام "الدوطة"، وأن يقوم هؤلاء بجهود حقيقية لتعرف ما يعنيه ذلك النظام للمجتمع، مع الاستفادة من ذلك في وضع استراتيجية ذات أبعاد قانونية واجتماعية تتضمن توعية المجتمع ومساعدة الحكومة في تطبيق القوانين التي تجرم نظام "الدوطة" والممارسات المرتبطة به. ويبدو أن نظام "الدوطة" قد انتقل إلى المجتمعات الغربية بواسطة مهاجري جنوب آسيا إلى تلك المجتمعات؛ ففي المجتمع البريطاني لاحظ بعض العلماء الاجتماعيين أن ذلك النظام تمارسه الجاليات الأجنبية التي تنتمي إلى جنوب آسيا والمقيمة في بريطانيا. وتفيد دراسة أجريت على العادات الاجتماعية لتلك الجاليات (Bhopal, 1997) أن المقابل المادي الذي تدفعه المرأة للرجل ما هو إلا عملية بيع المرأة باعتبارها سلعة ضمن إجراءات الزواج، كما كشفت الدراسة أن النساء الأعلى تعليماً عبرن عن اتجاه يرفض نظام "الدوطة"، ويرى أنه يحط من قدر المرأة، أما النساء الأقل تعليماً فقد عبرن عن اتجاه يتقبل ذلك النظام، ويرى أنه

جزء من العادات والتقاليد التي تعكس الذاتية الثقافية، وتميز الشخصية القومية لمجتمعات جنوب آسيا. وتستخلص الدراسة أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للنساء وانخرطن في العمل ذي العائد المادي يزداد رفضهن لنظام "الدوطة"، كما يزداد رفضهن لأشكال التمييز ضد المرأة بوجه عام.

أما دراسة موجدازا (Mugadaza, 2005) فقد ناقشت المقابل المادي الذي يدفعه الراغب في الزواج باعتبار هذا المقابل أحد أهم العوامل المقترنة بالتمييز ضد المرأة وانتهاك حقوقها في جنوب إفريقيا، وعلى الرغم من أن الدراسة أوضحت تعدد تلك العوامل فإنها قدمت المقابل المادي الذي يدفعه الرجل لأسرة العروس على أنه سوء استغلال لمكانة المرأة المتردية؛ فالأسرة ترفض تزويج الابنة ما لم يكن الراغب في الزواج قادراً على دفع المقابل المادي المرتفع غالباً، والذي يسمى في اللهجة المحلية لوبولا (Lobloa)، وكثيراً ما تتم المفاوضات بين أسرة الفتاة والراغب في الزواج على أنها صفقة تجارية تكون فيها الفتاة مجرد سلعة، كما تفيد الدراسة أن الأزواج يتخذون من المقابل المادي الذي يدفعونه لأسرة الفتاة مسوغاً للعنف البدني والنفسي ضد الزوجات.

وفي المجتمع السنغالي أجريت دراسة عن اتجاهات الشباب نحو أسلوب الحياة في مجتمعاتهم مقارنة باتجاهاتهم نحو أسلوب الحياة في المجتمعات الأوروبية الغربية والثقافة الغربية عموماً. وتطرقت الدراسة إلى المقابل المادي الذي يدفعه الراغب في الزواج إلى أسرة الفتاة باعتبار أن هذا المقابل ضمن طقوس الزواج السائدة في المجتمع السنغالي. أجريت الدراسة على عينة قوامها 882 مفردة من الشباب السنغاليين الذين تراوح أعمارهم بين 15 إلى 23 سنة. وقد كشفت الدراسة أن (50%) من المفحوصين يرفضون طقوس الزواج التقليدية ويرغبون في التحرر منها، كما أن (60%) من هؤلاء المفحوصين عبرت استجاباتهم عن عدم رضاهم بشأن ثمن العروس (Bride Price)، ويرون أن هذا الثمن لا يتفق مع الواقع الاجتماعي، خاصة أنه يقيد حرية الاختيار الزواجي.

وفي كينيا تناولت دراسة مولدر (Mulder, 1995) المقابل المادي الذي يدفعه الرجل للمرأة بهدف الزواج، وذلك في سياق تحليل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها المجتمعات الريفية الكينية منذ عام 1952م. وعلى الرغم من أن الدراسة

من النوع الكيفي (Qualitative) فإنها أتاحت تحليلاً عميقاً لعادات الزواج وتقاليده في المجتمع الريفي في كينيا بوجه عام ومجتمع الكيبسيجي (Kipsigis) بوجه خاص. وتخلص الدراسة إلى أن المفاوضات بين طرفي الزواج تسفر عادة عن حل وسط يتضمن التكلفة والمنفعة المادية لكل طرف. ولضمان أكبر منفعة ممكنة فإن الكثير من الأسر تصر على عدم تزويج بناتها إلا من رجال ذوي ثروة، ومن ثم أصبحت الإمكانات المادية لدى الرجال هي العامل الحاسم في الزواج من النساء. ومع التغيرات التي شهدها المجتمع، أصبحت الثروة تدعم الزواج بين النخبة الاقتصادية، كما أصبحت الثروة التي يمتلكها المقبل على الزواج مصدراً للكثير من أشكال المساومة Bargaining في مختلف الطبقات لتحقيق أكبر منفعة مادية ممكنة.

هذه إطلالة موجزة على أهم الأدبيات الاجتماعية ذات الدلالة لموضوع البحث الحالي، ويتضح من الأفكار التي تناولتها تلك الأدبيات أن المهور وما يشابهها تشكل قيمة اجتماعية مؤثرة في إجراءات الزواج وعاداته وتقاليده، بصرف النظر عما يترتب على تلك القيمة من آثار، كما يتضح أيضاً ندرة الدراسات الاجتماعية التي تناولت المهور في المجتمع العربي من منظور متكامل، ليس من حيث كونها قيمة مادية فقط، ولكن قيمة اجتماعية أيضاً من حيث واقعها وأهميتها وأسبابها وأثرها على الزواج والأسرة، ومن هنا تأتي أهمية الدراسة الحالية التي تتناول القيمة الاجتماعية للمهور في المجتمع الكويتي، خاصة أنه لا توجد دراسة من هذا القبيل.

منهجية الدراسة الحالية وإجراءاتها:

فيما يلي توصيف لمنهجية الدراسة من حيث العينة، الأداة، جمع البيانات والمعالجة الإحصائية.

أ - عينة الدراسة:

أجريت هذه الدراسة على عينة قوامها 700 مفردة من المواطنين الكويتيين، الذين تراوح أعمارهم بين 20 إلى 56 سنة، وقد اختيرت العينة من مختلف المناطق بمحافظات دولة الكويت، بواقع مفردة واحدة من كل وحدة سكنية (بيت أو شقة) وروعي في العينة أن تتقارب في توزيعها بين الجنسين، وأن تضم مفردات متنوعة من حيث السن والتعليم والدخل بصفة أساسية، وقد جاءت العينة في خصائصها على النحو المبين في الجدول الآتي:

جدول (1)
خصائص عينة الدراسة

المتغيرات	ك	%
الجنس: ذكور	363	52
إناث	337	48
السن: أقل من 30 سنة	399	57
من 30 إلى 39 سنة	155	22
40 سنة فأكثر	146	21
التعليم: أقل من الثانوي	93	13,3
ثانوي ودون الجامعي	330	47,1
جامعي	277	39,6
الدخل: أقل من 1000 دك	264	37,7
من 1000 إلى 2000 دك	313	44,7
أكثر من 2000 دك	123	17,6
الحالة الاجتماعية: أعزب	327	46,7
متزوج	313	44,7
أخرى	60	8,6
نمط الأسرة: ممتدة	348	49,7
نووية	352	50,3
العينة	700	100

يتضح من جدول (1) أن العينة تتخذ توزيعاً متقارباً بين الجنسين؛ فهي تضم 52% من الذكور مقابل 48% من الإناث، أما من حيث السن فإن العينة تضم 43% ممن تبلغ أعمارهم 30 عاماً فأكثر مقابل 57% أقل من 30 عاماً، كما يلاحظ من الجدول أن أكثرية العينة (47,1%) من ذوي التعليم الثانوي ودون الجامعي، وأن 39,6% من ذوي المؤهلات الجامعية، أما النسبة الباقية، وقدرها 13,3%، فهي من ذوي التعليم الأقل من الثانوي. وبحسب متغير الدخل فإن أكثرية العينة (44,7%) تراوح دخولهم بين 1000 إلى 2000 دينار كويتي شهرياً، وهناك 37,7% تقل دخولهم عن 1000 دينار، في المقابل هناك 17,7% من العينة من ذوي الدخل الأكثر من

2000 دينار. وبحسب متغير الحالة الاجتماعية يوضح الجدول أن 46,7% من فئة الأعزب مقابل 44,7% من المتزوجين، أما المفردات المصنفة تحت بند (أخرى) فتشمل المطلقين والأرامل، ويشكلون 8,6% من العينة، أخيراً ومن حيث نمط الأسرة التي يعيش معها المفحوص، فإن العينة تتوزع بالتساوي تقريباً بين ذوي الأسر النووية والأسر الممتدة، علماً بأن الأسر النووية هي تلك التي تضم الزوجين وأبناءهما فقط، أما الأسرة الممتدة فهي التي تضم أكثر من جيل، كالجد والجدّة بجانب الزوج والزوجة والأبناء، ويتضح من ذلك أن العينة - بجانب كونها كبيرة الحجم نسبياً - تضم مفردات متنوعة بأعداد كافية بحسب متغيرات الجنس والسن والتعليم والدخل والحالة الاجتماعية ونمط الأسرة.

ب - أداة الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على مقياس صمم بما يتفق والإجابة عن التساؤلات التي تمثل مشكلة البحث، على النحو السابق ذكره، وقد حدد محتوى المقياس في ضوء موضوع الدراسة والهدف منها مع الاستفادة من الأدبيات السابق توضيحها، بجانب الحصول على معلومات من المقابلات المتعمقة والمفتوحة التي أجريت سواء مع الاختصاصيين الأكاديميين أو مع مفردات متنوعة من المواطنين الكويتيين. من خلال تلك المصادر صيغت بنود الاستبانة عبر مراحل متعددة، بحيث جاءت الصورة النهائية للمقياس متضمنة 34 بنداً، تتوزع على أربعة مقاييس فرعية، كل منها يقيس جانباً محدداً ضمن القيمة الاجتماعية للمهور في المجتمع الكويتي، وذلك على النحو التالي:

- **تقويم واقع المهور في المجتمع الكويتي:** بمعنى تعرف مدركات المفحوصين لواقع المهور في المجتمع الكويتي من حيث: مدى ارتفاع تلك المهور، الاهتمام بالمهور من جانب طرفي الزواج وأسرتهما، مدى تشدد الأسرة الكويتية في مهور البنات، وكذلك كيفية الحصول على المهر ومدى إنفاقه في جوانب أساسية أو كمالية ضمن تكلفة الزواج.

- **الأهمية الاجتماعية للمهر المرتفع:** وتختص بنود هذا المقياس الفرعي بتعرف مدى الأهمية أو التقدير الاجتماعي للمهر المرتفع سواء من جانب الفتاة أو أسرتها، وأثر قيمة المهر في إتمام الزواج، والموقف من إمكانية تخفيض المهور.

- **العوامل الداعمة لارتفاع المهور:** وتختص بنود هذا المقياس الفرعي بتعرف

مدى إسهام بعض المتغيرات الاجتماعية الثقافية في ارتفاع المهور، وتشمل تلك المتغيرات: متغير السن (صغر سن الفتاة)، متغير التعليم (مستوى تعليم الفتاة)، متغير العمل (عمل الفتاة)، العلاقة بين الطرفين قبل الزواج، المقارنة بين العائلات.

– **التقويم الاجتماعي للأثار المترتبة على ارتفاع المهور:** ويختص هذا المقياس الفرعي بتعرف مدركات المفحوصين بشأن ما يترتب على ارتفاع المهور، وذلك من حيث: الزواج من جنسيات أجنبية، رفع سن الزواج، التأثير السلبي في العلاقات الاجتماعية، العنوسة، كثرة الزواج السري والعرفي.

وقد صيغت بنود كل مقياس فرعي مقرونة باستجابات يختار منها المفحوص الاستجابة التي تعبر عن رؤيته بشأن الموضوع الذي يتضمنه إذا ما كان صحيحاً في الواقع الكويتي أو غير صحيح أو يصعب الإفادة باستجابة محددة، وتتدرج تلك الاستجابات بين: صحيح جداً إلى خاطئ جداً، علماً بأن تلك الاستجابات "كودت" في التحليل الإحصائي تحت ثلاثة تصنيفات (نعم، يصعب التحديد، لا). كما تضمن المقياس خصائص المفحوصين من حيث: الجنس، السن، التعليم، الدخل، الحالة الاجتماعية، نمط الأسرة (ممتدة أو نووية).

الوثبات والصدق:

تُحقق من ثبات المقياس باستخدام معامل ألفا كرونباخ، حيث طبق المقياس في صورته قبل النهائية على مجموعة قوامها 70 مفردة تتوزع بين الذكور بواقع 40 مفردة مقابل 30 مفردة للإناث، وقد عولجت البيانات بحسب معامل ألفا كرونباخ للمجموعة بصورة كلية، وكذلك على مستوى مجموعة الذكور، ثم على مستوى مجموعة الإناث. وعلى مستوى مجموعة الثبات بصورة كلية تبين أن قيمة معامل ألفا 0,899، كما راوحت قيم معامل ألفا في حالة حذف البند (Alpha if item deleted) بين 0,893 إلى 0,901. أما على مستوى مجموعة الذكور فقد بلغت قيمة معامل ألفا 0,910، وراوحت قيم هذا المعامل في حالة حذف البند بين 0,905 إلى 0,914، أخيراً وعلى مستوى مجموعة الإناث، جاء معامل ألفا بقيمة 0,864، كما راوحت قيم هذا المعامل إذا ما حذف البند، بين 0,856 و0,868.

وفيما يخص صدق المقياس، فقد تؤكد منه من خلال طريقتين؛ تتمثل الطريقة الأولى في عرض المقياس على خمسة محكمين من الأكاديميين ذوي الاختصاص، مشفوعاً بموضوع الدراسة والهدف منها، بحيث يحدد هؤلاء المحكمون المقياس إذا

ما كان يقيس بالفعل الموضوع المطلوب قياسه بأبعاده المختلفة ومدى انتماء كل بند من بنود المقياس إلى البعد الذي يقيسه ضمن الموضوع، وقد أسفرت تلك العملية عن بعض التعديلات، سواء بالحذف أو الإضافة، أو تعديل الصياغة اللغوية. أما الطريقة الثانية في التأكد من صدق المقياس فقد كانت بتعرف التماسك الداخلي (Internal consistency)، وذلك من خلال المعالجة الإحصائية للبيانات المستمدة من عينة الثبات السابق الإشارة إليها، وحساب الارتباطات البينية للمقياس؛ بمعنى معامل ارتباط الاستجابات على كل بند بمجملة قيمة الاستجابات على المقياس الفرعي الذي ينتمي إليه البند، وكذلك حساب الارتباط بين مجمل قيمة الاستجابات على كل مقياس فرعي بمجملة قيمة الاستجابات على المقياس بصورة كلية. وبناءً على ذلك حذفت البنود التي لا ترتبط ارتباطاً إحصائياً بالبعد الذي تنتمي إليه عند مستوى المعنوية 0,001 على الأقل، وقد كشف تحليل البيانات عن أن قيم معاملات الارتباط بين البنود والأبعاد التي تنتمي إليها قد راوحت بين 0,45 و 0,86، علماً بأن جميعها دال عند أعلى مستويات الثقة ($P=0.000$)، وفيما يخص الارتباط بين مجمل الاستجابات على كل مقياس فرعي ومجملة الاستجابات على المقياس الكلي، كشف تحليل البيانات أن المقياس الفرعي الأول (تقويم واقع المهور) كان معامل ارتباطه بالدرجة الكلية للمقياس (0,76)، وبلغت هذه القيمة (0,798) فيما يخص المقياس الفرعي الثاني (الأهمية الاجتماعية للمهر المرتفع)، كما بلغت (0,70) فيما يخص المقياس الفرعي الثالث (العوامل الداعمة لارتفاع المهور)، وأخيراً فإن معامل ارتباط المقياس الفرعي الرابع (التقويم الاجتماعي لآثار ارتفاع المهور) بالدرجة الكلية للمقياس، بلغ (0,77)، علماً بأن جميع هذه القيم ذات دلالة إحصائية عالية ($P=0.000$). بناءً على هذه الإجراءات المتعلقة بالثبات والصدق اعتمد المقياس بصورته النهائية.

ج - جمع البيانات والمعالجة الإحصائية:

جمعت البيانات الميدانية لهذه الدراسة بواسطة فريق من الباحثين المؤهلين لجمع هذه النوعية من البيانات، وذلك تحت إشراف الباحث ومشاركته في جميع المراحل، وقد جمعت البيانات وفق الضوابط المحددة للعينة، سواء ما يخص عشوائية التعيين أو عشوائية الاختيار. وبمراجعة الحالات المستوفاة أولاً فثلاً، أدخلت البيانات في الحاسب الآلي وأجريت المعالجة الإحصائية لها باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية، بما يتفق والحصول على المعطيات الإحصائية التي تجيب عن تساؤلات البحث، حيث تضمنت المعالجة الإحصائية ما يلي:

- التكرارات والنسب المئوية للاستجابات على بنود المقياس.
- متوسط مجمل التكرارات وكذلك متوسط النسب للاستجابات على بنود المقياس.
- اختبار "Z" لمعرفة معنوية الفروق بين استجابات الذكور واستجابات الإناث، والتي تتفق مع بنود المقياس.
- المتوسطات والانحرافات المعيارية للقيم الكمية التي تعكس مجمل استجابات المفحوصين على كل مقياس فرعي.
- تحليل التباين ثنائي الاتجاه باستخدام النموذج الخطي العام (GLM) لمعرفة أثر متغير الجنس، وكذلك أثر التفاعل بين هذا المتغير ومتغيرات السن والتعليم والدخل والحالة الاجتماعية ونمط الأسرة في القيمة الكمية التي تعكس مجمل استجابات المفحوصين على كل مقياس فرعي، وتحديد حجم التأثير بدلالة مربع إيتا (ETA square).
- بموجب هذه الإجراءات حصل على المعطيات الإحصائية المطلوبة، ونظمت تلك المعطيات، وجدولت في صورة نتائج تتفق والإجابة عن تساؤلات مشكلة البحث، على النحو المبين بالجزئية التالية.

نتائج الدراسة:

- فيما يلي عرض للنتائج التي توصلت إليها الدراسة بما يجيب عن المشكلة البحثية بتساؤلاتها، كما سبقت الإشارة، وتندرج النتائج تحت النقاط الأربع الآتية:
- تقويم واقع المهـور في المجتمع الكويتي كما يدركه المفحوصون.
 - قيمة المهر المرتفع بحسب مدركات المفحوصين.
 - العوامل الداعمة لقيمة ارتفاع المهـور في المجتمع الكويتي.
 - تقويم الآثار الاجتماعية لارتفاع المهـور.

في عرض النتائج التي تندرج تحت تلك النقاط الأربع، ستوضح الفروق بين الجنسين، وكذلك أثر التفاعل بين الجنس والمتغيرات الاجتماعية الثقافية ممثلة في السن والتعليم والدخل والحالة الاجتماعية ونمط الأسرة، وهي المتغيرات التي تعكس خصائص المفحوصين، كما أشير إلى ذلك عند الحديث عن عينة الدراسة.

أولاً - تقويم واقع المهور في المجتمع الكويتي:

تتضمن هذه الجزئية الرؤية التقويمية التي يتبناها المفحوصون بشأن واقع المهور في المجتمع الكويتي من حيث قيمة تلك المهور ارتفاعاً أو انخفاضاً، وما تشكله من أعباء على الشباب المقبلين على الزواج، وموقف أهالي العروسين بشأن المهر ومدى اهتمامهم به، هذا بالإضافة إلى مسألة إنفاق المهر سواء في جوانب أساسية أو كمالية. وعلى ضوء تحليل البيانات المستمدة من عينة البحث خلصت الدراسة إلى أن الاستجابات على البنود التي تقيس تقويم المفحوصين لواقع المهور في المجتمع الكويتي جاءت على النحو المبين في الجدول التالي:

جدول (2)

تقويم واقع المهور في المجتمع الكويتي

الاستجابة			واقع المهور في المجتمع الكويتي
لا	يصعب التحديد	نعم	
82	71	547	- المهور في المجتمع الكويتي مرتفعة أكثر من اللازم
82	138	480	- غالبية الشباب تستدين لدفع المهر
144	126	430	- المهر من أهم القضايا التي تكون محل جدل بين أهل العروسين
153	100	447	- المهر هو القضية الأساسية التي تشغل بال المقبلين على الزواج
152	141	407	- الأسرة الكويتية تتشدد في مهر البنات
73	110	517	- غالباً ما يعتمد الشباب على الأهل في المهر
63	60	577	- المهر هو الجانب الأكبر في تكلفة الزواج
101	106	493	- ينفق معظم المهر على جوانب كمالية وليست أساسية
77	137	486	- الآباء والأمهات يهتمون بالمهر أكثر من اللازم
269	164	267	- الفتاة الكويتية تهتم بالمهر أكثر من اللازم
120	115	465	المتوسط

يكشف جدول (2) أن المفحوصين لديهم رؤية ناقدة لواقع المهور في المجتمع الكويتي، ويكفي أن 78% منهم يرون أن المهور مرتفعة أكثر من اللازم (يتفق مع هذه المقولة 547 مفردة من إجمالي العينة البالغ 700 مفردة) كما أن 82,4% من العينة يرون أن المهر هو الجانب الأكبر في تكلفة الزواج (البند السابع في الجدول)، وعلى الرغم من ذلك فإن 38,1% فقط من العينة هم الذين يرون أن الفتاة الكويتية تهتم بالمهر أكثر من اللازم (يتفق مع هذه المقولة 267 مفردة). وبوجه عام فإن ما يراوح بين 38,1% و 82,4% من العينة عكست استجاباتهم تقوياً نقدياً لواقع المهور في المجتمع الكويتي، وعلى مستوى البنود التي تقيس تقويم المفحوصين لهذا الواقع نتبين من الجدول أن متوسط التكرارات يبلغ 465 تكراراً؛ أي ما يعادل 66,4% من العينة. في الوقت نفسه يكشف الجدول أن ما يراوح بين 9% و 38,4% من العينة، وبمتوسط تكراري قدره 120؛ أي ما يعادل 17,1% عبروا عن رؤية غير ناقدة لواقع المهور في المجتمع الكويتي، من ذلك على سبيل المثال أن 82 مفردة؛ أي ما يعادل 11,7% من العينة "لا يرون" أن المهور في المجتمع الكويتي مرتفعة أكثر من اللازم، كما أن 269 مفردة؛ أي ما يعادل 38,4% من العينة لا يرون أن الفتاة الكويتية تهتم بالمهر أكثر من اللازم... إلخ على النحو المبين بالعمود الأخير في الجدول. في الوقت نفسه يوضح الجدول أن ما يراوح بين 60 مفردة و 164 مفردة؛ أي ما يعادل 8,6% إلى 23,4% من العينة لم يفيديوا باستجابة محددة على البنود التي تقيس واقع المهور في المجتمع الكويتي، وقد جاءت استجابات هؤلاء بمتوسط تكراري مقداره 115؛ أي ما يعادل 16,4% من العينة. بوجه عام فإن غالبية المفحوصين عبرت عن إدراك يعكس عدم الرضا عن المهور. أما عن الفروق بين الجنسين، فقد كشفت الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الاستجابة على بعض البنود دون البعض الآخر، وإن كانت المعطيات الإحصائية ترجح أن أكثرية المفحوصين من الجنسين عكست استجاباتها تقوياً انتقادياً لواقع المهور في المجتمع الكويتي، وذلك على النحو المبين في جدول (3):

جدول (3)
معنوية الفروق بين الجنسين في تقويم واقع المهور
في المجتمع الكويتي

قيمة Z	إناث (ن=337)		ذكور (ن=363)		واقع المهور في المجتمع الكويتي
	%	ك	%	ك	
4,9-***	70	236	85,7	311	- المهور في المجتمع الكويتي مرتفعة أكثر من اللازم.
2,4-*	64,1	216	62,7	264	- غالبية الشباب تستدين لدفع المهر.
1,1	60	202	62,8	228	- المهر من أهم القضايا التي تكون محل جدل بين أهل العروسين.
1,2	63	212	64,7	235	- المهر هو القضية الأساسية التي تشغل بال المقبلين على الزواج.
2,8***	53,7	181	62,3	226	- الأسرة الكويتية تتشدد في مهور البنات.
0,7	72,3	245	75	272	- غالباً ما يعتمد الشباب على الأهل في المهر.
1,2	84,3	284	80,7	293	- المهر هو الجانب الأكبر في تكلفة الزواج.
3,6***	64,7	218	75,8	275	- معظم المهر ينفق على جوانب كمالية وليست أساسية.
1,3	68	229	70,8	257	- الآباء والأمهات يهتمون بالمهر أكثر من اللازم.
3,1***	45,5	153	31,4	114	- الفتاة الكويتية تهتم بالمهر أكثر من اللازم.
2,5*	65,6	218	68,2	247	المتوسط

* $P < 0.05$

** $P < 0.01$

يكشف جدول (3) فروقاً جوهرية بين الجنسين في الاستجابات المتفقة مع أربعة بنود؛ حيث ترتفع نسبة الذكور الذين عبروا عن رؤية انتقادية لواقع المهور في المجتمع الكويتي، وذلك مقارنة بالإناث على البنود الآتية:

– المهور مرتفعة أكثر من اللازم: (85,7% من الذكور مقابل 70% من الإناث).
– غالبية الشباب تستدين لدفع المهر: (72,7% من الذكور مقابل 64,1% من الإناث).

– الأسرة الكويتية تتشدد في مهور البنات: (62,3% من الذكور مقابل 53,7% من الإناث).

– إن معظم المهر ينفق على كماليات: (75,8% من الذكور مقابل 64,7% من الإناث).

وهناك بند واحد ترتفع فيه نسبة الإناث بفروق جوهرية عن نسبة الذكور، وهو البند الأخير من الجدول (الفتاة الكويتية تهتم بالمهر أكثر من اللازم)، ففي حين تبلغ نسبة المتفقين مع هذا البند 31,4% من الذكور، ترتفع إلى 45,5% لدى الإناث؛ أي أن الذكور إذا كانوا هم الأكثر تعبيراً عن رؤية ناقدة لواقع المهور في المجتمع الكويتي، فإن أكثرية الإناث لا تنكر حقيقة أن الفتاة الكويتية تبالغ في الاهتمام بقيمة المهر. هذا، ولا توجد فروق جوهرية بين الجنسين من حيث نسبة الاستجابات المتفقة مع البنود الخمسة الأخرى، وهي: المهر من أهم القضايا التي تكون محل جدل بين أهل العروسين، المهر هو القضية الأساسية التي تشغل بال المقبلين على الزواج، غالباً ما يعتمد الشباب على أهل في دفع المهر، المهر هو الجانب الأكبر في تكلفة الزواج، الآباء والأمهات يهتمون بالمهر أكثر من اللازم. إن عدم وجود فروق جوهرية بين الجنسين في استجاباتهم على تلك البنود الخمسة يعني وجود رؤية اجتماعية تنتقد بعض جوانب واقع المهور في المجتمع الكويتي. وعند تقصي مصدر التباين في القيمة الكمية لمجمل استجابات المفحوصين على البنود التي تقيس تقويمهم لواقع المهور في المجتمع الكويتي، وذلك باستخدام تحليل التباين ثنائي الاتجاه للتفاعل بين الجنس ومتغيرات السن، التعليم، الدخل، الحالة الاجتماعية، نمط الأسرة. وكانت النتيجة على النحو التالي المجمل في جدول (4):

جدول (4)

أثر التفاعل بين الجنس ومتغيرات الدراسة في مجمل تقويم واقع المهور في المجتمع الكويتي

مربع إيتا	قيمة "ف"	متوسط المربعات	مجموع المربعات	درجة الحرية	مصدر التباين
0,01	7,7**	272	272	1	الجنس
0,003	1,2	40,5	81,1	2	الجنس × السن
0,002	0,6	21,4	42,7	2	الجنس × التعليم
0,006	1,3	45,1	135,4	3	الجنس × الدخل
0,002	0,7	25,7	51,3	2	الجنس × الحالة الاجتماعية
صفر	0,2	5,3	5,3	1	الجنس × نمط الأسرة

** $P < 0.01$

فعلى الرغم من وجود فروق بين الجنسين، فإن تلك الفروق لا تتوقف على أي من السن أو التعليم أو الدخل أو الحالة الاجتماعية أو نمط الأسرة؛ فهذه المتغيرات غير ذات دلالة إحصائية للقيمة التي تعكس مجمل استجابات المفحوصين على البنود التي تقيس واقع المهور في المجتمع الكويتي، أما فيما يخص قيمة الفروق الإحصائية بين الجنسين فقد تبين أن متوسط قيمة استجابات الذكور هو 8,2، في حين يبلغ متوسط قيمة استجابات الإناث 6,8، والفارق بين المتوسطين دال إحصائياً ($F = 7.7$; $P < 0.01$)، وهذا يعني أن الذكور هم أكثر تعبيراً عن رؤية نقدية لواقع المهر في المجتمع الكويتي مقارنة بالإناث.

ثانياً - قيمة المهر المرتفع:

ما القيمة الاجتماعية للمهر المرتفع؟ في محاولة للإجابة عن هذا السؤال المهم تضمنت أداة الدراسة بعداً أساسياً لقياس ما يعنيه المهر المرتفع بالنسبة للفتاة الكويتية وأسرتها وما يضيفه المهر المرتفع على الشباب الراغبين في الزواج من تقدير، وكذلك لقياس أثر المهر في إتمام الزواج أو إلغائه، بالإضافة إلى الموقف من الآراء التي تطالب بتخفيض المهور في المجتمع الكويتي. وفي ضوء تحليل استجابات المفحوصين على البنود التي تقيس قيمة المهر المرتفع خلصت الدراسة إلى النتيجة الموضحة في الجدول التالي:

جدول (5)
أهمية المهر المرتفع بحسب مدرجات المفحوصين

الاستجابة			واقع المهور في المجتمع الكويتي
لا	يصعب التحديد	نعم	
81	139	480	- المهر القليل يزعج الفتاة الكويتية
174	83	443	- المهر المرتفع يرفع من مكانة الشاب
76	71	553	- الفتاة الكويتية تفتخر بالمهر المرتفع
94	101	505	- أسرة الفتاة تفتخر بالمهر المرتفع
305	145	250	- المهر المرتفع يجعل الشاب أكثر التزاماً تجاه الزواج
332	135	233	- المهر المرتفع دليل على ارتفاع مكانة الفتاة
195	124	381	- الشاب المستعد لدفع مهر مرتفع يزداد الترحيب به
84	92	524	- قيمة المهر تحدد إتمام الزواج أو إلغائه
222	167	311	- المطالبون بتخفيض المهور غير واقعيين
353	100	247	- البخيل أو العاجز هو الذي يعارض ارتفاع المهر
191	116	393	المتوسط

يكشف جدول (5) أن أكثرية المفحوصين تضيفي على المهر المرتفع قيمة عالية؛ إذ إن 79% من المفحوصين أفادوا بأن الفتاة الكويتية تفتخر بالمهر المرتفع (البند الثالث في الجدول)، كما أن 75% تقريباً من المفحوصين أفادوا بأن قيمة المهر تحدد إتمام الزواج أو إلغائه (البند الثامن في الجدول)، ولا يقتصر الافتخار بالمهر المرتفع على الفتاة، وإنما يشمل أسرة الفتاة؛ حيث دلت استجابات 72,1% من المفحوصين على أن أسرة الفتاة تفتخر بالمهر المرتفع، في مقابل ذلك يفيد 480 مفردة؛ أي ما يعادل 68,6% من العينة، أن المهر القليل يزعج الفتاة الكويتية، كما يفيد 443 مفردة؛ أي ما يعادل 63,3% من العينة، أن المهر المرتفع يرفع من مكانة الشاب لدى الفتاة وأسرته، كما أن 381 مفردة؛ أي ما يعادل 54,4%، أفادوا بأن الشاب المستعد لدفع مهر مرتفع يزداد الترحيب به. وبوجه عام فإن ما يراوح بين 33,3% إلى 79% من

المفحوصين عكست استجاباتهم قيمة عالية للمهر المرتفع، وعلى مستوى البنود كلها جاءت الاستجابات المعبرة عن ذلك بواقع 393 تكراراً؛ أي ما يعادل 56,1%. وعن الفروق بين الجنسين بهذا الشأن خلصت الدراسة إلى أن هناك فروقاً جوهرية بين الذكور والإناث في الاستجابة على بعض البنود وفق ما يوضحه جدول (6):

جدول (6)
معنوية الفروق بين الجنسين في تقدير أهمية المهر

قيمة Z	إناث (ن=337)		ذكور (ن=363)		البنود
	%	ك	%	ك	
3,2**	73	245	64,7	235	- المهر القليل يزعج الفتاة الكويتية.
0,9	63,5	214	63,1	229	- المهر المرتفع يرفع من مكانة الشاب.
0,8	79	266	79,1	287	- الفتاة الكويتية تفتخر بالمهر المرتفع
0,4	73	246	71,3	259	- أسرة الفتاة تفتخر بالمهر المرتفع.
1,3	37,1	125	34,4	125	- المهر المرتفع يجعل الشاب أكثر التزاماً تجاه الزواج.
1,6	36,5	123	30,3	110	- المهر المرتفع دليل على ارتفاع مكانة الفتاة.
0,7	54,3	183	54,5	198	- يزداد الترحيب بالشاب المستعد لدفع مهر مرتفع.
2,8*	71	239	78,5	285	- قيمة المهر تحدد إتمام الزواج أو إلغائه.
2,1*	46,6	157	42,4	154	- المطالبون بتخفيض المهور غير واقعيين.
2,6*	37,7	127	33,1	120	- البخيل أو العاجز هو الذي يعارض ارتفاع المهر.
2,1*	57,2	193	55,1	200	المتوسط

* $P < 0.05$

** $P < 0.01$

فمن إجمالي عشرة بنود توجد فروق دالة إحصائياً بين الجنسين في الاستجابة على أربعة بنود، حيث تزداد نسبة الإناث بفروق جوهريّة على نسبة الذكور فيما يخص الاستجابة على البند الأول (المهر القليل يزعج الفتاة الكويتية)، حيث ترتفع نسبة الإناث القائلات بذلك إلى 73% مقابل 64,7% من الذكور، وكذلك البند الأخير (البخيل أو العاجز هو الذي يعارض ارتفاع المهور)؛ إذ إن 37,7% من الإناث يؤيدن هذه المقولة، في حين يؤيدها 33,1% من الذكور. أما ما يخص البند الثامن (قيمة المهر تحدد إتمام الزواج أو إلغائه)، فإن الجدول يوضح ارتفاع نسبة الجنسين من حيث الاتفاق مع هذا البند، وإن كانت النسبة أشد ارتفاعاً بين الذكور، حيث تصل إلى 78,5% مقابل 71% بين الإناث. وعلى مستوى مجموعة الذكور، فإن متوسط تكرارات الاستجابات التي تشير إلى القيمة العالية للمهر المرتفع يبلغ 200، بنسبة متوسطة قدرها 55,1%، أما على مستوى مجموعة الإناث، فإن متوسط تكرارات تلك الاستجابات يبلغ 193 بنسبة متوسطة قدرها 57,2%، وقد كشف اختبار معنوية الفروق بين النسب عن جوهريّة الفروق من المنظور الإحصائي ($Z = 2.1, P < 0.05$)؛ أي أن الإناث يضيفن قيمة عالية على المهر المرتفع بدرجة أكبر من الذكور، وقد تأكدت تلك النتيجة من واقع تحليل التباين ثنائي الاتجاه على النحو المبين في جدول (7):

جدول (7)

أثر التفاعل بين الجنس والمتغيرات الأخرى في تقييم أهمية المهر المرتفع

مربع إيتا	قيمة "ف"	متوسط المربعات	مجموع المربعات	درجة الحرية	مصدر التباين
0,004	*3	145,2	145,2	1	الجنس
صفر	0,1	5,5	11	2	الجنس × السن
صفر	0,1	0,7	1,3	2	الجنس × التعليم
0,002	0,4	19,4	58,3	3	الجنس × الدخل
0,002	0,7	32,4	64,8	2	الجنس × الحالة الاجتماعية
0,001	0,6	28,5	28,5	1	الجنس × نمط الأسرة

* $P < 0.05$

فهناك فروق جوهريّة بين الجنسين في القيمة الكمية التي تعكس الاستجابات على البنود التي تقيس أهمية المهر المرتفع ($F=3, P < 0.05$)، وقد بلغ متوسط قيمة استجابات الإناث 6,3 مقابل 4,1 متوسط قيمة استجابات الذكور، وهذا يؤكد ما سبق التوصل إليه من أن الإناث يضيفن أهمية أكبر للمهر المرتفع، لكن الجديد في النتيجة التي يوضحها الجدول هي عدم وجود دلالة للتفاعل بين متغير الجنس والمتغيرات الأخرى للقيمة الكمية للاستجابات على مجمل البنود التي تقيس أهمية المهر المرتفع ($P > 0.05$)، وهذا يعني أن تقويم الذكور والإناث للمهر المرتفع لا يتأثر بأي من السن أو التعليم أو الدخل أو الحالة الاجتماعية أو نمط الأسرة.

ثالثاً - العوامل الداعمة لارتفاع المهور في المجتمع الكويتي:

مع تأكيد أن هناك ظروفاً اجتماعية وثقافية لارتفاع المهور في المجتمع الكويتي، فإنه في إطار تلك العوامل تظهر أسباب أخرى تدعم تلك الظروف، بما يشكل عوامل عامة تدعم الأمر الواقع ممثلاً في ارتفاع المهور. وقد حاولت الدراسة الحالية رصد تلك العوامل وتحليلها بحسب مدركات عينة البحث، وذلك في إطار متغيرات: العمل، التعليم، السن، وكذلك أهم العوامل الثقافية الاجتماعية ممثلة بضعف المعرفة بين الطرفين (المقبلين على الزواج) والمقارنة بين العائلات. وعلى ضوء البيانات المستمدة من عينة الدراسة جاءت الاستجابات على النحو المبين في الجدول الآتي:

جدول (8)

العوامل الداعمة لارتفاع المهور في المجتمع الكويتي

الاستجابة			العوامل الداعمة لارتفاع المهور
لا	يصعب التحديد	نعم	
258	167	275	- عامل السن (صغر سن الفتاة)
255	143	302	- عامل التعليم (ارتفاع مستوى تعليم الفتاة)
68	117	515	- العمل (عمل الفتاة)
240	162	298	- ضعف المعرفة بين الطرفين
272	151	277	- المقارنة بين العائلات
219	148	333	المتوسط

إن أهم ما يكشفه جدول (8) هو أن خروج المرأة للعمل يتصدر العوامل الداعمة لارتفاع المهور في المجتمع الكويتي، حيث أفاد بذلك 515 مفردة؛ أي ما يعادل 73,6% من العينة، يلي ذلك عامل التعليم (43,1%)، ضعف المعرفة بين طرفي الزواج (42,6%)، ثم المقارنة بين العائلات (39,6%)، وأخيراً صغر سن الفتاة (39,3%).
بوجه عام فإن هناك تقاليد ثقافية اجتماعية، وكذلك ظروف التغير التي شهدتها المجتمع الكويتي - بما في ذلك خروج المرأة للتعليم والعمل - أدت إلى ارتفاع المهور، ومن الطبيعي أن الوفرة الاقتصادية في المجتمع كان لها أثر كبير في هذا الارتفاع. وعند بحث الفروق بين الجنسين من حيث مدركات كل جنس للعوامل الداعمة لارتفاع المهور في المجتمع الكويتي، خلصت الدراسة إلى النتيجة المضمنة في الجدول الآتي:

جدول (9)

معنوية الفروق بين الجنسين في تقدير أهمية العوامل الداعمة لارتفاع المهور

قيمة Z	إناث (ن=337)		ذكور (ن=363)		العوامل الداعمة لارتفاع المهور
	%	ك	%	ك	
1,1	40	133	39	142	- عامل السن (صغر سن الفتاة).
1,4	43,3	146	43	156	- عامل التعليم (ارتفاع تعليم الفتاة).
1,3	71,2	240	76	575	- العمل (عمل الفتاة).
*2,8	37,7	127	47,1	171	- ضعف المعرفة بين الطرفين.
*2,1	38,3	129	41	148	- المقارنة بين العائلات
1,6	46,1	155	49,2	178	المتوسط

* $P < 0.05$

** $P < 0.01$

يكشف جدول (9) أن ما يراوح بين 39% و76% من الذكور دلت استجاباتهم على أن العوامل المحددة بالجدول تدعم ارتفاع المهور في المجتمع الكويتي، وعلى مستوى هذه العوامل مجتمعة فإن استجابات مجموعة الذكور جاءت بمتوسط تكراري قدره 178 وبنسبة متوسطة 49,2%، أما ما يخص الإناث، فإن ما يراوح بين 37,7% إلى 71,2% دلت استجابتهن على تأثير العوامل المذكورة في دعم ارتفاع

المهور، كما جاءت تلك الاستجابات بمتوسط تكراري قدره 155 وبنسبة متوسطة 46,1%، وتوجد فروق جوهرية بين الذكور والإناث من حيث نسب الاستجابات على بندين؛ الأول هو: ضعف المعرفة بين الطرفين، حيث ترتفع النسبة بين الذكور إلى 47,1% مقابل 37,7% بين الإناث، أما الثاني فهو: المقارنة بين العائلات، حيث تصل نسبة الذكور المتفقين مع ذلك إلى 41% مقابل 38,3% من الإناث. بوجه عام فإن استجابات الجنسين تعكس اتفاقاً إلى حد كبير فيما يخص العوامل الداعمة لارتفاع المهور في المجتمع الكويتي، ويبدو أن خروج المرأة للعمل يتصدر تلك العوامل بحسب استجابات الغالبية العظمى من الذكور والإناث على السواء، حيث أفاد بذلك 76% من الذكور وكذلك 71,2% من الإناث، ولا توجد فروق جوهرية بين هاتين النسبتين، وقد تأكد من تحليل البيانات عدم وجود تلك الفروق على المستوى الإجمالي، سواء من منظور متغير الجنس فقط أم من منظور متغير التفاعل بين الجنس وجميع المتغيرات الأخرى، وفق ما يوضحه الجدول الآتي:

جدول (10)

أثر التفاعل بين متغير الجنس والمتغيرات الأخرى في قيمة العوامل الداعمة لارتفاع المهور في المجتمع الكويتي

مربع إيتا	قيمة "ف"	متوسط المربعات	مجموع المربعات	درجة الحرية	مصدر التباين
0,004	1,5	47,6	47,6	1	الجنس
0,001	0,4	7,1	14,3	2	الجنس × السن
0,002	0,8	15,6	31,2	2	الجنس × التعليم
0,001	0,3	6,2	15,6	3	الجنس × الدخل
صفر	0,1	2,1	4,2	2	الجنس × الحالة الاجتماعية
0,002	1,3	25,2	25,5	1	الجنس × نمط الأسرة

فالفروق بين الجنسين - من حيث متوسط القيمة الإجمالية للاستجابات - هي فروق غير جوهرية، وترجع إلى الصدفة ($F = 1.5, P > 0.05$)، والمنطق نفسه فيما يخص التفاعل بين الجنس ومتغيرات السن والتعليم والدخل والحالة الاجتماعية ونمط الأسرة؛ بمعنى أن التفاعل بين الجنس وأي من هذه المتغيرات ليس له تأثير

في القيمة الكمية التي تعكس استجابات المفحوصين على بنود العوامل الداعمة لارتفاع المهور في المجتمع الكويتي.

رابعاً - تقويم الآثار الاجتماعية لارتفاع المهور في المجتمع الكويتي:

بحثت الدراسة الحالية الآثار الاجتماعية لارتفاع المهر الذي يتعين أن يدفعه الشاب الكويتي المقبل على الزواج من فتاة كويتية، وذلك بناء على ما رصد من تلك الآثار، سواء من خلال الأدبيات المتاحة، أو من خلال المقابلات المتعمقة للحصول على المعلومات اللازمة لتصميم أداة الدراسة. على ضوء ذلك رصدت ثمانية آثار اجتماعية لارتفاع المهور، وتشمل تلك الآثار: إقدام الشباب الكويتيين على الزواج من أجنبيات، رفع سن الزواج، التوتر بين أهالي العروسين، توتر العلاقات بين طرفي الزواج قبل الزواج وبعده، العنوسة، كثرة الزواج السري والعرفي. إن التساؤل المطروح هو: إلى أي حد يرى المفحوصون أن تلك الآثار تترتب على ارتفاع المهور؟ في ضوء تحليل استجابات عينة المفحوصين خلصت الدراسة إلى النتيجة المبينة في الجدول التالي:

جدول (11)

الآثار الاجتماعية لارتفاع المهور في المجتمع الكويتي

الاستجابة			الآثار الاجتماعية
لا	يصعب التحديد	نعم	
99	113	488	- الزواج من جنسيات أجنبية
99	134	467	- رفع سن الزواج
112	142	446	- التوتر بين أهالي العروسين
173	157	370	- توتر العلاقة بين الطرفين قبل الزواج
107	113	480	- عزوف بعض الشباب عن الزواج
149	173	378	- التأثير السلبي في العلاقة بين الزوجين
118	116	466	- ارتفاع نسبة العنوسة
201	156	343	- كثرة الزواج السري والعرفي
132	138	430	المتوسط

يتضح من جدول (11) أن استجابات غالبية العينة تؤكد الآثار الاجتماعية السلبية لارتفاع المهور؛ حيث تراوح نسبة القائلين بذلك بين 53% و70% تقريباً، وبمتوسط تكراري على المستوى العام قدره 430 تكراراً؛ أي ما يعادل 61,4% من عينة البحث. في هذا الإطار يتضح من الجدول أن زواج الشباب الكويتيين من أجنبيات يتصدر الترتيب الأول؛ حيث دلت على ذلك استجابات 488 مفردة، يليه عزوف بعض الشباب عن الزواج؛ حيث دلت على ذلك 480 مفردة، ثم رفع سن الزواج (467 مفردة)، العنوسة (446 مفردة)، ثم التوتر بين أهالي العروسين (466 مفردة)، التأثير السلبي في العلاقة بين الزوجين (378 مفردة)، توتر العلاقة بين الطرفين قبل الزواج (370 مفردة)، وأخيراً كثرة الزواج السري والعرفي (343 مفردة). من الواضح إذًا أن هناك نوعاً من الوعي لدى غالبية المفحوصين بالآثار الاجتماعية السلبية المترتبة على ارتفاع المهور في المجتمع الكويتي، لكن هناك ما يراوح بين 99 مفردة و193 مفردة؛ أي ما يعادل 14,1% إلى 24,7% من العينة، لا يرون وجود آثار سلبية لارتفاع المهور في المجتمع الكويتي، ويبلغ متوسط النسبة الإجمالية لهذه التكرارات 19% تقريباً من مجمل العينة. في الوقت نفسه يوضح الجدول أن ما يراوح بين 113 إلى 173 مفردة؛ أي ما يعادل 16,1% إلى 24,7% من العينة، لم يفتيدوا باستجابة محددة حول الآثار السلبية لارتفاع المهور، وبمتوسط نسبة إجمالية قدرها 19,7% من العينة. وإذا كان متوسط التكرارات الإجمالية للاستجابات التي تعكس وعي المفحوصين بالآثار الاجتماعية لارتفاع المهور هو 430 تكراراً، فإن هناك فروقاً بين الجنسين في هذا الشأن في حدود ما يوضحه الجدول الآتي:

خلاصة هذا الجدول أنه لا توجد فروق بين الجنسين من حيث الاستجابات الدالة على الآثار السلبية لارتفاع المهور، وذلك فيما يخص: الزواج من أجنبيات، التوتر بين أهالي العروسين، توتر العلاقة بين الطرفين قبل الزواج، عزوف بعض الشباب عن الزواج، التأثير السلبي في العلاقة بين الزوجين، كثرة الزواج السري والعرفي. فالفرق بين الجنسين في الاستجابات التي تؤكد تلك الآثار هي فروق غير دالة إحصائياً ($P > 0.05$). في الوقت نفسه هناك فروق جوهرية بين الجنسين فيما يخص رفع سن الزواج، العنوسة باعتبار ذلك من الآثار السلبية لارتفاع المهور، حيث تزداد نسبة القائلين بذلك بين الذكور مقارنة بالإناث ($P < 0.05$). وإذا كان ذلك

على مستوى البنود التي تقيس الآثار الاجتماعية لارتفاع المهور منفردة، فإنه على مستوى مجمل القيمة الكمية لاستجابات المفحوصين على تلك البنود تبين عدم وجود فروق بين الجنسين، سواء فيما يخص متغير الجنس مستقلاً أو متفاعلاً مع المتغيرات الخمسة الأخرى على النحو المبين في جدول (13):

جدول (12)

معنوية الفروق بين الجنسين في تقدير الآثار الاجتماعية لارتفاع المهور

قيمة Z	إناث (ن=337)		ذكور (ن=363)		الآثار الاجتماعية
	%	ك	%	ك	
0,7	69	233	70,2	255	- الزواج من جنسيات أجنبية.
*2,4	62,6	211	70,5	256	- رفع سن الزواج.
0,6	65,3	220	62,3	226	- التوتر بين أهالي العروسين.
0,3	54	182	51,8	188	- توتر العلاقة بين الطرفين قبل الزواج.
0,2	68,2	230	69	250	- عزوف بعض الشباب عن الزواج.
1,4	51,3	173	56,5	205	- التأثير السلبي في العلاقة بين الزوجين.
**3,1	61,1	206	71,6	260	- ارتفاع نسبة العنوسة.
0,6	47,5	160	71,6	183	- كثرة الزواج السري والعرفي.
0,7	60	202	63	228	المتوسط

* $P < 0.05$

** $P < 0.01$

جدول (13)

أثر التفاعل بين الجنس ومتغيرات الدراسة في القيمة
التي تعكس الآثار الاجتماعية لارتفاع المهور

مربع إيتا	قيمة "ف"	متوسط المربعات	مجموع المربعات	درجة الحرية	مصدر التباين
0,001	0,74	22	28	1	الجنس
0,007	1,5	57	171	2	الجنس × السن
0,001	0,3	11,8	23,7	2	الجنس × التعليم
0,007	1,5	57	171	3	الجنس × الدخل
0,001	0,4	13,3	26,7	2	الجنس × الحالة الاجتماعية
صفر	0,3	12,5	12,5	1	الجنس × نمط الأسرة

فعلى الرغم من أن متغير الجنس يفسر 0,001 من التباين في القيمة التي تعكس مجمل استجابات المفحوصين على البنود التي تقيس الآثار الاجتماعية لارتفاع المهور، فإن هذه النسبة غير دالة من المنظور الإحصائي؛ أي أنها ترجع إلى الصدفة ($P > 0.05$)، أما التباين الذي يفسره التفاعل بين متغير الجنس ومتغير كل من السن والتعليم والدخل والحالة الاجتماعية ونمط الأسرة فإن قيمته تراوح بين الصفر و0,007. وهذه النسب بدورها غير ذات دلالة إحصائية ($P > 0.05$). إن ذلك يعني وجود نوع من الوعي الاجتماعي المشترك بين الجنسين فيما يخص مجمل الآثار الاجتماعية المترتبة على ارتفاع المهور في المجتمع الكويتي.

خلاصة النتائج ومناقشتها:

توضح النتائج السابقة أن استجابات غالبية المفحوصين تكشف عن رؤى وسلوكيات تؤكد القيمة العالية للمهر المرتفع في الواقع الاجتماعي الكويتي، فإذا كان 38,1% من المفحوصين يرون أن الفتاة الكويتية تهتم بالمهر أكثر من اللازم، فإن ما يراوح بين 58,7% إلى 82,4% من هؤلاء المفحوصين عبرت استجاباتهم عن واقع اجتماعي أكثر دراماتيكية، فالمهور مرتفعة أكثر من اللازم، وغالبية الأسر تستدين لدفع المهر، وغالبية الشباب تعتمد على الأهل، كما أن معظم المهر يُنفق في جوانب كمالية وليست أساسية على الرغم من أنه يشكل الجانب الأكبر في تكلفة الزواج

بحسب ما أفاد بذلك 82,4% من العينة. هذه النتيجة الأخيرة تفيد بإمكانية تخفيض المهر (على أساس أن معظمه ينفق في أمور كمالية) لكن يبدو أن هناك صعوبات تواجه ذلك في ضوء ما أفاد به المفحوصون بشأن الاهتمام الزائد بالمهور سواء من جانب الأسرة أم من جانب الفتاة الكويتية؛ إذ إن الغالبية العظمى من المفحوصين دلت استجاباتهم على أن المهر هو القضية الأساسية التي تشغل بال المقبلين على الزواج، وأن الآباء والأمهات يهتمون اهتماماً شديداً بالمهر. وقد كشفت الدراسة فروقاً بين الجنسين في إدراك واقع المهور في المجتمع الكويتي، حيث جاءت استجابات الذكور أكثر تعبيراً عن صعوبة هذا الواقع مقارنة بالإناث، وتفسر بعض الدراسات الاجتماعية مثل هذه الفروق باختلاف نظرة كل جنس إلى بعض التقاليد والممارسات في الزواج (Lowery and Otnes, 1994). وفيما يخص التقدير الاجتماعي للمهر المرتفع، تبين من الدراسة أن استجابات غالبية المفحوصين تميل إلى تأكيد هذا التقدير، فالمهر المرتفع مدعاة للفخر سواء من جانب الفتاة أم من جانب أسرتها، ويرفع من مكانة الشاب ويجعله محل ترحاب، بينما المهر المنخفض يزعج الفتاة الكويتية، كما أن ما يراوح بين 35,3% إلى 44,4% من العينة عكست استجاباتهم معارضة تخفيض المهور، ويصل التقدير الاجتماعي لأهمية المهر المرتفع إلى درجة أنه يتوقف عليه إتمام الزواج أو إلغاؤه (أفاد بذلك 75% تقريباً من المفحوصين)، هذه النتيجة تختلف مع ما توصلت إليه إحدى الدراسات الاجتماعية (Kir et al, 2005)؛ ففي ضوء تقصي واقع المهور والزواج القرابي في المجتمع التركي، تبين أن الاستعداد لدفع مهر مرتفع ليس عاملاً فارقاً في حدوث هذا الزواج. وفي ضوء نتائج الدراسة الحالية، هناك معتقدات اجتماعية تؤكد أهمية المهر المرتفع ودلالته الإيجابية للزواج، لقد أفاد قرابة 36% من المفحوصين أن هذا المهر (المرتفع) يجعل الرجل أكثر التزاماً تجاه الزواج، كما أفاد نحو ثلث العينة أنه يدل على ارتفاع مكانة الفتاة لدى الشاب. والواقع أن المهر المرتفع كثيراً ما يكون نتيجة لثراء "المتزوج" وقدرته على دفع مبالغ طائلة مهراً، دون أن يعني ذلك بالضرورة ارتفاع مكانة الفتاة لديه، وقد كشفت الدراسة أيضاً أن الإناث أكثر تقديراً لأهمية المهر المرتفع مقارنة بالذكور، ولما كان ارتفاع المهور من التقاليد الشائعة في المجتمع الكويتي، فإنه ليس غريباً أن تكون الإناث أكثر تقديراً لهذا التقليد، وذلك على ضوء ما تثبته بعض الدراسات الاجتماعية من أن المرأة تميل إلى التمسك بتقاليد الزواج بدرجة أكثر من الرجل (Hirschman and Minh, 2002; Meredith and Rowe, 1986).

وعلى ضوء الخبرة الميدانية للباحث، فإن المهر " المرتفع " من التقاليد الاجتماعية لدى شريحة كبيرة من النساء خاصة المنتميات إلى طبقات اجتماعية عليا. أما ما يخص العوامل الداعمة لارتفاع المهور في المجتمع الكويتي، فقد كشفت الدراسة الحالية أن العمل (عمل الفتاة) يتصدر تلك العوامل؛ حيث قال بذلك قرابة ثلاثة أرباع العينة، وتفسر هذه النتيجة بأن العمل يجعل المرأة أكثر تقديراً للذات، ومن ثم قد تنظر إلى المهر المرتفع على أنه يعكس هذا التقدير، خاصة في ضوء ما كشفت عنه الدراسة من أن غالبية المفحوصين ترى أن المهر المرتفع دليل على ارتفاع مكانة الفتاة لدى الراغب في الزواج بها، كما تفيد بعض الدراسات الاجتماعية أن العمل والتعليم من أبرز العوامل التي تعزز الاستقلالية والإحساس بقيمة الذات لدى المرأة ليس في مرحلة ما قبل الزواج فقط، وإنما بصفتها عروساً وزوجة وأماً أيضاً (Ullrich, 1987)، وهناك عوامل أخرى ثقافية اجتماعية تدعم ارتفاع المهور في المجتمع الكويتي مثل المقارنة بين العائلات، ضعف المعرفة بين الطرفين (وذلك بحكم الطبيعة المحافظة للمجتمع الكويتي). كما كشفت الدراسة الحالية أن المهر يرتفع كلما كانت الفتاة أصغر سناً، وكان واضحاً من النتائج أن المهر يرتفع أيضاً بارتفاع تعليم الفتاة، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسات اجتماعية أخرى من أن المهر وتكاليف الزواج عموماً ترتفع بارتفاع المستوى التعليمي (Schoen and Thomas 1989; Steven et al., 1990; Sung, 1990)، وبحسب الدراسة الحالية، فإنه لا توجد فروق بين الجنسين في الاستجابة على معظم البنود التي تقيس العوامل الداعمة لارتفاع المهور في المجتمع الكويتي، وإن كان الذكور أكثر تأكيداً أن المقارنة بين العائلات وكذلك ضعف المعرفة بين الطرفين من أبرز تلك العوامل. المحور الأخير الذي بحثته تلك الدراسة هو الآثار الاجتماعية السلبية لارتفاع المهور في المجتمع الكويتي، وقد تبين أن أهم تلك الآثار يتمثل في: الزواج من أجنبيات، عزوف الشباب عن الزواج، تأخر سن الزواج (العنوسة)، التوتر بين العروسين وكذلك بين أسرتهما، بالإضافة إلى كثرة الزواج السري والعرفي، وعلى المستوى الإجمالي كشفت الدراسة أنه لا توجد فروق بين الجنسين في إدراك الآثار السلبية لارتفاع المهور في المجتمع الكويتي، وإن كان الذكور هم أكثر تأكيداً أن أهم تلك الآثار يتمثل في رفع سن الزواج وكذلك تأخر سن الزواج. إن أهمية هذه النتائج تتمثل في التناقض البائن في القيمة الاجتماعية للمهور في المجتمع الكويتي، فهناك إدراك للآثار الاجتماعية السلبية لارتفاع هذه المهور وهناك رؤية تنتقد واقع المهور

باعتبارها أعباء أو عوامل ضاغطة على العروسين وأسرتهما، وعلى الرغم من ذلك ما زالت هناك معتقدات وأفكار تضيف تقديراً اجتماعياً عالياً للمهر المرتفع. إن المهور المرتفعة عندما تشكل أعباءً وعوامل ضاغطة يمكن أن تستثير النزاع Dispute بين الأطراف، وحينئذ توضع البذور الأولى لتوتر العلاقات الأسرية والقربانية، ومن ثم تصبح المهور عوامل غير مباشرة تسهم في التفكك الأسري أو اضطراب العلاقات الداخلية والخارجية للأسرة الكويتية. بناء على ذلك تقترح الدراسة نشر ثقافة الوسطية وعدم التشدد في المهور، ويمكن أن يستند ذلك إلى التراث الإسلامي بشأن المهر كما يمكن أن يستند إلى معطيات الواقع الذي يؤكد الآثار الاجتماعية السلبية لارتفاع المهور في المجتمع الكويتي.

المراجع:

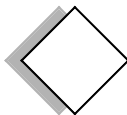
- زيدان عبد الباقي (1977) المرأة بين الدين والمجتمع. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- سيد أحمد طهطاوي (1996) القيم التربوية في القصص القرآني. القاهرة: دار الفكر العربي.
- صلاح عطية صبيح (1980) العادات الاجتماعية لدورة الحياة في المجتمع الكويتي. الكويت: مؤسسة الصباح.
- عادل أحمد سركيس (1989) الزواج وتطور مجتمع البحرين. القاهرة: مكتبة مدبولي.
- عبدالله غلوم حسين (1991) ظاهرة تأخر الزواج في المجتمع الحضري في الكويت. دراسة تطبيقية، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية، عدد خاص (قضايا من واقع المجتمع العربي في الخليج: تأخر سن الزواج والمهور والفراغ والمخدرات)، البحرين.
- عبدالله غلوم حسين وإسماعيل عزت (1974) الزواج في الكويت، الكويت. وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.
- علي محمد المكاوي (1990) الأنثروبولوجيا الاجتماعية ودراسة التغير والبناء الاجتماعي. القاهرة: مكتبة نهضة الشرق.
- فوزية دياب (1980) القيم والعادات الاجتماعية. بيروت: دار النهضة العربية.
- محمد أبو زهرة (1971) محاضرات في عقد الزواج. القاهرة: دار الفكر العربي.
- محمد الجوهري (1990) الأنثروبولوجيا: أسس نظرية وتطبيقات عملية. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- محمد خليفة المعمرى (2000) الطلاق في المجتمع العماني - أسبابه وعلاجه. سلطنة عمان: روي المطابع العالمية.
- محمد رأفت عثمان (1982) مهر الزوجة وما يتصل به من قضايا الفكر الإسلامي. القاهرة: مطبعة السعادة.

- محمد عبدالله المطوع (1991) مشكلات الشباب في مجتمع متغير. مجلة كلية الآداب، جامعة الإمارات العربية المتحدة، العدد (7): 303.
- محمود شلتوت (1988) الإسلام عقيدة وشريعة. القاهرة: دار الشروق.
- مصطفى أبو العينين (1988) القيم الإسلامية والتربية. المدينة المنورة: مكتبة إبراهيم حليبي.
- وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، (1984) دراسة استطلاعية عن اتجاهات وآراء المواطنين نحو المستوى السائد للمهور في السلطنة. دائرة المؤسسات والإحصاء، سلطنة عمان: مسقط.
- يحيى الخزرج وأبو بكر أحمد باقادر (1995) تكاليف الزواج في مدينة جدة في التسعينيات. بيروت: دار الطليعة.
- Albach, K. C. (2003). The interaction of gender and religiosity on marital social values. *Dissertation Abstract international: section B. The Sciences and Engineering*, vol (64) (2-B): (953).
- Bhopal, K. (1997). South Asian women within households: Dowries, degradation and despai. *Women's Studies International Forum*, vol 20 (4): (483-492).
- Heike Dielen bach (2005). Reconfiguring Kinship Studies. *Comparative Family Studies, Journal of Relative Values*, vol 36 (1): (148-149).
- Hirschman, C. & Minh, N. H. (2002). Tradition and change in Vietnamese family structure in the Red River Delta. *Journal of Marriage and Family*, vol 37 (4): (1063-1079).
- Fitzgerald, Shawh, M. (et al) (2002). Effectiveness of the responsibilities social values program for 6th grade students in rural school district. *Psychological Reports*, vol 91 (e, Pt2): (1129-1132).
- Gaulin, S. G. G & Boster, S. James (1991). Dowry and female education. *American Anthropologist*: (994-1005).
- Kir, T. Eulec, U. Bakir, B., Hosgonul E., Rumerdem, N. (2005). The frequency and effecting factors of consanguineous marriage in a group of soldiers in Ankara. *Journal of Biosocial Science*, vol 37 (4): (519-523).
- Lowery, T. M. Otnes, C. (1994). Construction of a meaningful wedding: Differences in the priorities of brides and grooms. Gender issues and consumer behavior. Costa, Janeen Arnokd; (ed.) Thousand Oaks,: Sage Publications, CA, US: (164-183).
- Mandal, S. (2001). Modernization and Women's status in India: A gender development perspective on dowry deaths, Sex ratios, and sex-selective abortions. *Dissertation Abstracts International Section A: Humanities and Social Sciences*, Vol 62 (2-A): (797).
- Meredith, W. H. Rowe, G. P. (1986). Changes in Lao Hmong marital attitudes after immigrating to the United State. *Journal of Comparative Family Studies*, Vol 17 (1), Spr: 1117-126).
- Mugadza, T. (2005). Discrimination against women in the workd of human rights: The case of women in Southern Africa. *In The handbook of women, Psychology and, the law*. Barnes, Andrea; Hoboken,: John Wikey & Sons, NJ, US: (354-365).

- Mulder, M. B. (1995). Bridwealth and its correlates: Quantifying changes over time. *Current Anthropology*, Vol 36 (4): (573-603).
- Rastogi, M. & Therly, P. (2006). Dowry and its link to violence against women in India. Traums, Violence, & Abuse. *Feminist Psychological Perspectives*. Vol 7 (1): (66-77).
- Ripley, J. S. (2000). The effects of marital social values on outcomes of forgiveness couples enrichment psychological groups, or communication couples enrichment psychological groups. *Dissertation Abstract International: section B: The Sciences and Engineering*, Vol 60 (9-B): (49-68).
- Saini, D. S. (1983). Dowry prohibition: law, Social change and challenges in India. *Journal of Social Work*, Vol 44 (2): 143-152.
- Schoen, R. Thomas, B. (1989). Intergroup marriage in Hawaii, (1969-1971) and (1979-1981). *Sociological Perspectives*, Vol 32 (3): (365-382).
- Shamim, I. (1992). Dowry and women's status: A study of court cases in Dhaka and Delhi. In: Intimate violence: interdisciplinary perspectives. Viano, Emilio C.; Washington, DC, US: Hemisphere Publishing Corp: (265-275).
- Srinivasan, P. Lee, G. R. (2004). The Dowry system in Northern India: Women's attitudes and social change. *Journal of Marriage and Family*, Vol 66 (5): (1108-1117).
- Strvets, G. Owens, D.; Schaefer. E. C. (1990). Social education and attractiveness in marriage choices. *Psychology Quarterly*. Vol 53 (1): (62-70).
- Stone, L. & James, C. (1995). Dowry, bride-burning and female power in India. *Women's Studies International Forum*, Vol 18 (2): (125-134).
- Sung, B. L. (1990). Chinese American intermarriage. *Journal of Comparative Family Studies*, Vol 21 (3): (337-352).
- Ullrich, G. E. (1987). Marriage patterns among Gavik Brahmins: A 20-year study of change. *Sex Roles*, Vol 16 (11012): (615-635).
- Vindhya, U. (2000). Dowry deaths' in Andhra Pradesh, India: Response of the criminal justice system. *Violence Against Women*, Vol 6 (10): (1085-1108).
- Vishwanath, L. S. (1996). In: *Female infanticide and the position of women in India*. Women in Indian society. Shah, A. M.; Baviskar, Baburao Shraavan; Ramaswamy, E. A.; Thousand Oaks, CA, US: Sage Publications, Inc: (179-205).

قدم في: أبريل 2008

أجيز في: ديسمبر 2009



The Social Value of Mahr in Kuwaiti Society

*Fahad A. Al Naser**

The study aims to carry out research on the social value of Mahr in Kuwaiti society, showing the reality of the Mahr system, supportive mechanisms for the high amount of Mahr values, besides the social effects of its high value. The study was conducted on a sample of 700 Kuwaiti citizens of both sexes. It depends on a scale especially designed to match the study's goals and objectives, and validity and reliability measures have been applied. The study concludes that there is a high social value to the high amount of Mahr. The study states that there is a significant difference between the genders awareness of the reality of the high value of Mahr in Kuwaiti society, while males respond more expressively about the difficulties of Mahr than females. In addition, the study states that 75% of the sample tends to emphasize the prestige of high Mahr to a degree that might dissolve marriages, if they do not agree about Mahr. Social values highlight the high cost of Mahr and it is positive social effects. The study explains that younger, more highly-educated, working women will have higher Mahr in society.

There are some other cultural factors that support the high value of Mahr, such as showing off between families, and no pre-marital relationships between brides and grooms. The study shows that the sample members are aware of the negative effects of the high value of Mahr. For instance it will increase cross-nationality marriages (heterogamous), the prevalence of bachelorhood among men, the late age of marriage for both sexes, and tension between newly-weds and their families. In addition, there has been an increase in the number of

* Dept of Sociology, College of Social Sciences, Kuwait University, Kuwait.

secret marriages and unofficial marriages. There is no difference in awareness of the negative effects for the high Mahr value between the two sexes. In general, there is an awareness of the negative effects for the high Mahr value, and, furthermore, there is a critical perspective for high Mahr value in Kuwaiti society because it is considered to be a burden or a pressure mechanism on social relations. In spite of all of that, there are beliefs and traditions which consider the high value of Mahr to be prestigious to the family and the bride, which have further negative reflections on family and marriage in Kuwaiti society.

Key words: Sociology of family, Kuwait, Marriage, Mahr, Bride price.

